



المعهد العراقي للحوار

Iraqi Institute For Intellectual Dialogue

العهد العارفي في العراق

(1968 - 1963)

أ.م.د. علياء محمد حسين
الزبيدي

مجلة حوار الفكر

بغداد

العدد : (27)

سنة الاصدار: 2014

تناولنا في مؤلفنا (العهد العارفي في العراق 1963-1968)، دراسة في تطورات العراق السياسية، حقبة مهمة من حقب تاريخ العراق السياسي المعاصر، الذي حمل العنوان ذاته، والذي صدر عن دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع لعام 2013، وفي هذا الاستعراض المقتضب عن فحوى المؤلف سلطنا الضوء على أهم ما ورد في الكتاب والمفاصل الرئيسية التي دار حولها من حقائق تاريخية ووثائق مهمة ونادرة.

ان الكتابة عن اي حدث سياسي صعبة ما لم يوضع داخل إطاره الصحيح فإذا جرد منه او انسلخ عنه أصبحت روايتها بالكيل وليس بالقلم، إن كل واقعة تحتاج إلى أرضية تجري فوقها الحركة والى خلفية تعطي تأثيرات الظروف في أجوائها. وأرضية السياسة في اعتقادي هي الجغرافية وخلفيتها في تصوري هي التاريخ وهكذا توضع الأحداث في زمانها ومكانها.

ان موقفي من الأحداث موقف المستقل وليس موقف المحايد، فموقف الاستقلال بحث في كل ركن حتى وان كان محفوظاً بالمخاطر والحياد تحرز وتجنب المحاذير من أي نوع.

ان التاريخ يكتب مرتين مرة في عهد الحاكم ومرة بعد زوال الحاكم، وها نحن نعيد كتابة التاريخ بعد زوال الحاكم برؤية جديدة ورؤية واضحة وتحليل واقعي نستشرف منه حقائق التاريخ ووقائعه بروح مستقلة بعيدة عن الأهواء.

هدفنا الاقتراب من الحقيقة ولا أقول إدراك الحقيقة فان إدراكها غاية لا تدرك فان اقتربت فهو حسبي. لأننا نعتقد ان هناك جوانب لها أهميتها البالغة في مسار التاريخ العراقي المعاصر لم تنل ما تستحقه من العناية والبحث الموضوعي النزيه ..

لم يحظ انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 مثل غيره من التغييرات والحركات والانتفاضات التي قادها الجيش العراقي بالإحاطة الكاملة عن حقائقه أو في التحليل والدراسة. البعض اعتبره حركة تصحيحية ضرورية لإنهاء حالة الفوضى التي اغرق نظام 8 شباط البلاد فيه. وآخرون ممن كانوا جزءاً من صراع سلطة شباط اعتبروه ردة وانظم إليهم بعض ممن أسهم في التخطيط والتحريض على الانقلاب وتنفيذه لاسيما بعد 17 تموز 1968. وقبل التقويم والتحليل والحكم على ما جرى أو على هذا الانقلاب لا بد من التعرف على ما جرى قبيل وخلال تنفيذ الانقلاب وما هي المقدمات ومن هي القوى والعناصر التي خططت ونفذت الانقلاب.

تُعدّ مدة العهد العارفي في العراق، وهي مدة حكم الأخوين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، وقد امتدت خمس سنوات من 1963-1968، وهي فترة بالغة الدقة بالغة التعقيد من تاريخ العراق المعاصر، شهدت أحداث

جسام وخطيرة أثرت في مسيرة العراق السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد حدثت خمسة انقلابات دموية في البلاد ، أولها ، قيام عبد السلام عارف سنة 1963 بانقلابه المشهور الذي قضى على حكم حزب البعث واستلامه السلطة ، والانقلاب الثاني الذي قام به رئيس الوزراء عارف عبد الرزاق ضد عبد السلام ولكنه فشل وهرب إلى القاهرة ، ثم قام عارف عبد الرزاق بانقلابه الثاني ضد عبد الرحمن عارف ولكنه فشل أيضاً وسُجن ، ثم قام أمر الحرس الجمهوري إبراهيم الداود ومعاون مدير الاستخبارات العسكرية عبد الرزاق النايف بالتعاون مع حزب البعث في 17 تموز 1968 ضد عبد الرحمن عارف واستلموا السلطة وتولى الحكم في البلاد أحمد حسن البكر ، ثم قام حزب البعث ضد إبراهيم الداود وعبد الرزاق النايف وأخرجوا من البلاد قسراً وأنفرد حزب البعث بالحكم . وفي هذا العهد أيضاً لقي رئيس الجمهورية عبد السلام عارف مصرعه والوفد المرافق له في حادثة سقوط طائرة في (النشوة) في محافظة البصرة .

وقد رافقت هذا المصراع إشاعات وأقاويل كثيرة هزت المجتمع العراقي بقوة هل سقطت الطائرة قضاء وقدر ؟ أم بفعل فاعل ؟

وقد توصلت بالبراهين والشهود والتقارير الرسمية أنه قُتل بفعل فاعل وبعد هذا الحادث حدث صراع كبير كاد أن يؤدي إلى انقلاب عسكري بين المدنيين والعسكريين ، إذ رُشح إلى منصب رئاسة الجمهورية رئيس الوزراء آنذاك عبد الرحمن البزاز والضابط عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف .

وقد أجمع مجلس الدفاع الأعلى في اقتراح سري فاز عبد الرحمن البزاز ، ولكن هذا الأمر لم يرق للعسكريين فهددوا البزاز بانقلاب وأجبروه على التنازل لعبد الرحمن عارف على أثر صفقة سياسية بأن يتنازل البزاز عن رئاسة الجمهورية مقابل أن تسند له رئاسة الوزراء .

كان عبد الرحمن عارف غير قادر على إدارة البلاد ولكن الأقدار وضعت في هذا المكان الأمر لعبد الرزاق معاون مدير الاستخبارات العسكرية إنَّ وصول ويجول في البلاد من اعتقال وقتل بكثير من المواطنين حتى ضج الناس من هذه الأعمال .

وعلى الرغم من ذلك فقد جاء في هذه الفترة رؤساء وزراء أكفاء عرفوا بالإخلاص للوطن والأمة والنزاهة والذكاء وهم : (طاهر يحيى ، وعبد الرحمن البزاز ، وناجي طالب) ، ولكن هؤلاء لم يستطيعوا إنَّ يقدموا للبلاد شيئاً يذكر للوطن والمواطن لصعوبة المرحلة وتشابك الأحداث وأحياناً تقاطعها .

وقد شهد هذا العهد تطوراً ايجابياً بالعلاقات العراقية - المصرية بعد القطيعة الطويلة ثم قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو تنظيم جماهيري تكون من قوى الشعب العامل . ثم شهد هذا العهد المفاوضات المضنية مع

شركة النفط الانكليزية لانتزاع حقوق العراق ثم أدى ذلك إلى تأسيس شركة النفط الوطنية وهو أنجاز كبير في عالم الاقتصاد .

وفي هذا العهد قام مجلس الرئاسة بين العراق ومصر وعلى هذا فقد زار عبد السلام عارف مصر ولقي حفاوة كبيرة ، ثم أدى هذا التقارب إلى تشكيل القيادة السياسية الموحدة التي التقت بالمستر " خروشوف " في القاهرة . فضلاً عن ذلك فقد ذكرنا في الدراسة الصراع العنيف الذي وقع بين شركة نفط العراق والحكومة السورية حول مطالبة سوريا بزيادة أجور مرور أنابيب النفط عبر أراضيها ممّا أضر هذا العراق ضرراً بالغاً لإيقاف تدفق النفط . يتضح لنا من خلال دراستنا لهذه الحقبة في هذا الموضوع بأنها تمثل مرحلة مهمة من تاريخ العراق المعاصر استخلصنا منها أمور كثيرة للدروس والعبر .

ان عام 1963 كان عاماً حافلاً بالأحداث الجسام والتداعيات الخطيرة التي أثرت في تاريخ البلاد ومسيرته السياسية رداً من الزمن ، ففيه حدث انقلاب 8 شباط 1963 الذي أطاح بعبد الكريم قاسم ، وتولى حزب البعث الحكم ولم يبق فيه إلا فترة قصيرة بعدها حدث فيها صراع حاد وشديد بين أعضاء القيادة شمل المراكز القيادية في السلطة والحزب وقد كشفت الدراسة عن أن هذا الصراع لم يكن وليد الساعة وإنما كان قبل وصول الحزب إلى السلطة ، والقينا الضوء في هذه الدراسة وبشيء من التفصيل على تجاوزات الحرس القومي التي شكلت هي الأخرى عبئاً على كاهل الحزب ، الأمر الذي شجع عبد السلام عارف على القيام بانقلاب على الحزب وإسقاطه واستيلائه على الحكم في 18 تشرين الثاني 1963 ومجيء حكومة طاهر يحيى الأولى وكانت وزارة قومية في أهدافها ومرامها وقد حاولنا قدر المستطاع إلقاء الضوء على إنجازات هذه الوزارة على الصعيد القومي والسياسي وفي مقدمتها استقدام قوات مصرية إلى العراق تساعد الجيش العراقي الذي كان في قتال شديد مع الأكراد وكشفت الدراسة عن مراسلات سابقة جرت بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد السلام عارف بهذا الخصوص وفي هذه الوزارة تم تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي وحيد لتحالف قوى الشعب العاملة وأوضحت الدراسة الخطوات الوجدانية التي أقدمت عليها الوزارة ، فبدأت بالتنسيق السياسي مع الجمهورية العربية المتحدة كخطوة أولى ثم شكلت القيادة السياسية الموحدة على طريق الوحدة العربية وألقت الدراسة الضوء على اجتماع مهم بين الرئيس عبد السلام عارف والمستر خروشوف رئيس الاتحاد السوفيتي (يومها) في القاهرة سبقه اجتماع بين وزير الخارجية العراقي صبحي عبد الحميد ووزير الخارجية الروسي اندريه غروميكو في القاهرة وفيه أعلن عن زيادة التبادل التجاري بين البلدين والاستمرار بتجهيز الجيش العراقي بالأسلحة الروسية وتمويل الاتحاد السوفيتي لمشروع سد (أسكي موصل) على نهر

دجلة ومشروع (سد الفرات) ، وأوضحت الدراسة الانجازات المهمة التي قامت بها الوزارة وهي تأسيس شركة النفط الوطنية وهو مشروع قومي ووطني رائع عاد على البلاد بفوائد اقتصادية كبيرة .

وكشفت الدراسة من ان عبد السلام عارف قد أصابه الغرور وصار ينزع إلى الحكم الفردي والابتعاد عن الحكم الجماعي الذي كان هدف انقلاب 18 تشرين مما أدى ذلك إلى نشوب خلاف شديد بينه وبين مجموعة الضباط الناصريين وحاولوا ان يقفوا في وجه انحرافه ولكنهم لم يستطيعوا فاستقال الوزراء الناصريون الخمسة من الوزارة . فحدث ذلك أزمة وزارية حادة وشكل انقساماً خطيراً في صفوف الجيش والشعب وكان من آثارها السلبية انهيار الاتحاد الاشتراكي العربي بعد استقالة القيادة ايضاً ، بعدها عهد عبد السلام عارف إلى عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية سابقاً بتأليف الوزارة وهو ضابط ناصري وكشفت الدراسة عن ان عبد السلام عارف كان يهدف من وراء ذلك إلى شق صف الضباط الناصريين وضرب بعضهم ببعض ولكن عارف تنبه إلى هذه الخطة وتظاهر بالموافقة والرضا ثم قام بعد ذلك بانقلاب على عبد السلام عارف ولكنه فشل الانقلاب ولجأ عارف عبد الرزاق وجماعته إلى القاهرة .

شكل عبد الرحمن البزاز الوزارة خلفاً لوزارة عارف عبد الرزاق وقد حدث في فترة حكمها حادث خطير هز البلاد هزاً عنيفاً وهو مصرع الرئيس عبد السلام عارف والوفد المرافق له بسقوط طائرته خلال جولة تفقدية في جنوب البلاد ، لقد كان حدثاً مفاجئاً ومحزناً حقاً وكشفت عن ان سقوط طائرة الرئيس كان بفعل فاعل ونتيجة مؤامرة مدبرة تعرض لها ولم يكن الحادث قضاءً وقدرًا كما أُذيع في حينها وبعد الحادث أُجريت انتخابات لاختيار رئيس للجمهورية بعد مصرع عبد السلام عارف وخلو منصب الرئاسة وقد رشح لهذا المنصب ثلاث شخصيات هم : عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش بالوكالة شقيق عبد السلام عارف ، وعبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء ، وعبد العزيز العقيلي وزير الدفاع . وفاز عبد الرحمن عارف بمنصب رئيس الجمهورية وكشفت الدراسة من ان الجيش فرض عبد الرحمن عارف بقوة السلاح والتهديد وكان أمر الانضباط العسكري قائد موقع بغداد سعيد صليبي هو الذي فرضه لقرابة بينهما بعد إجراء انتخابات شكلية وصورية في اجتماع عقد لمجلس الدفاع الأعلى ومجلس الوزراء في جلسة مشتركة وقد كشفت الأحداث عن (صفقة) عقدت بين رئيس الوزراء وبين سعيد صليبي في ان يتنازل البزاز اذا ما فاز بالرئاسة إلى عبد الرحمن عارف مقابل إسناد رئاسة الوزارة إليه وهذا ما حدث فعلاً حيث تنازل البزاز بعد فوزه برئاسة الجمهورية واسند رئيس الجمهورية رئاسة الوزارة إلى البزاز (حسب الصفقة) فووقت الأحزاب والشخصيات مواقف متباينة من الوزارة وعلى الرغم من ذلك فقد حاول البزاز حل القضية الكردية حلاً عادلاً يجنب العراق نزيف الدم وهدر الأموال ، وبعد مفاوضات سرية مع الأكراد توصل إلى حل يرضي الطرفين فاصدر بيان 29 حزيران 1966 وأذاعه على الشعب ، أعلن فيه وقف القتال في الشمال وحل القضية الكردية بشكل يحقق طموحات

الأكراد القومية والقيينا الضوء على علاقة البزاز بالجيش المتوترة ، كان الجيش لا يريد ولا يرضاه وكانت تزيد في شقة الخلاف تصريحاته الكثيرة التي ينتقد فيها الجيش مما شجع عارف عبد الرزاق على القيام بانقلابه الثاني .

وقد كشفت الدراسة أسراراً خطيرة لم تكن معروفة من قبل هي ان الجمهورية العربية المتحدة كانت وراء الانقلاب الثاني الذي قام به عارف عبد الرزاق حيث زودت عارف عبد الرزاق وجماعته وعددهم عشرة بجوازات سفر مصرية وقطعت لهم تذاكر سفر إلى بيروت ثم الكويت ومن هناك نقلتهم سيارة السفير المصري إلى البصرة ، ومن البصرة جاءوا إلى بغداد بهويات مزورة . أما عارف عبد الرزاق فانه زود بجواز سفر مصري ايضاً وزود بتذكرة سفر من القاهرة إلى بيروت ثم الكويت ومن هناك نقلته سيارة السفير المصري في الكويت إلى السفارة المصرية في بغداد رأساً وبقي فيها عدة أيام كان يقابل جماعته بداخل مبنى السفارة .

وعلى الرغم من هذه التسهيلات إلا أن الانقلاب فشل ولم يكتب له النجاح وكشفت الدراسة ايضاً ان سبب فشل الانقلاب هو معرفة السفارة البريطانية بقدم عارف عبد الرزاق وجماعته إلى بغداد ومعرفة بساعة الصفر فاتصلت بوزير المالية شكري صالح زكي وأخبرته بذلك فاتصل شكري صالح زكي برئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز وأخبره بما أخبرته به السفارة البريطانية الذي اتصل بدوره برئيس الجمهورية وأخبره بذلك . فصدر رئيس الجمهورية أوامره إلى وحدات الجيش في بغداد بأن تكون على استعداد لمواجهة الانقلاب عند حدوثه وهكذا كان .

بعد إفشال حركة عارف عبد الرزاق عقد البزاز مؤتمراً صحفياً جرح وانتقد فيه عارف وجماعته ووصفه بصفات غير لائقة وانتقد ضباط الجيش فادى ذلك إلى التصادم مع الجيش الذي أصر ضباطه على إقالته فما كان من رئيس الجمهورية إلا أن يطلب من البزاز تقديم استقالته ، فقدمها مرغماً فقبلها رئيس الجمهورية رأساً . فكلف رئيس الجمهورية ناجي طالب بتأليف الوزارة بناء على طلب العسكر وكان ناجي طالب من اقدر رؤساء الوزارات الذين تولوا في العهد الجمهوري ولكن الظروف لم تسعفه فحدثت أزمة النفط في البلاد وكانت أزمة خطيرة هددت اقتصاد البلاد وقد حدثت هذه الأزمة نتيجة لمطالبة سورية بزيادة عائدات مرور أنابيب النفط عبر أراضيها ولكن شركة النفط (الأجنبية) امتنعت عن الزيادة فاضطرت سورية إلى قطع جريان النفط عبر أراضيها فادى ذلك إلى أزمة مالية خانقة في البلاد وعطلت جميع المشاريع التي كان ينوي ناجي طالب انجازها وأكدها في مناجه الوزاري وقد بذل ناجي طالب جهوداً كبيرة في معالجة الأزمة وتميزت تلك الجهود بالحكمة والهدوء مع الجانب السوري وشركات النفط الأجنبية المتصلبة . وقد القيينا الضوء على الكتلة العسكرية التي تكونت في عهد عبد السلام عارف التي كان يرأسها عبد الرزاق الناييف معاون مدير الاستخبارات العسكرية ومعه ابراهيم الداوود آمر الحرس الجمهوري التي صار نفوذها يتسع

بشكل مخيف وصارت تتدخل في شؤون الوزارات ودوائر الدولة وهذا كان خارج واجباتها فحدث تدمراً كبيراً في تلك الأوساط مما أدى بوزير الثقافة والإرشاد دريد الدملوجي ان يشتكي لدى وزير الدفاع من تصرفات الاستخبارات العسكرية وتجاوزاتها ، ولكن وزارة ناجي طالب لم تبق طويلاً فقدم استقالة وزارته بعد تسعة أشهر احتجاجاً على تدخل ضباط الحرس الجمهوري في سياسة الوزارة ، فعهد رئيس الجمهورية إلى طاهر يحيى بتأليف الوزارة ، والقينا الضوء على سياسة طاهر يحيى النفطية في إصداره القوانين في صالح الاقتصاد الوطني وهي قانون رقم (97) وقانون رقم (123) لسنة 1967 حيث عد صدور مثل هذه القوانين يومها ثورة ضد الاحتكارات النفطية في العراق فقد استرجعت بموجبها أراضي واسعة من الشركات الأجنبية فضلاً عما انتزعه قانون رقم (80) من أراضي واسعة أيضاً وبذلك تخلص الاقتصاد العراقي من تحكم الشركات الذي أدى بدوره إلى استقلال العراق الاقتصادي والسياسي الذي ساعده على عقد اتفاقية النفط بين شركة النفط الوطنية ومجموعة الشركات الفرنسية (ايراب) تقديراً لموقف فرنسا من العدوان الصهيوني الذي وقع على الأمة العربية في 5 حزيران 1967 المساند للعرب .

وكشفت الدراسة عن ترد خطير في الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد ، حيث كان قد وصلت أخبار هذا الترددي إلى مصر مما أثار قلقاً شديداً لدى الرئيس جمال عبد الناصر فأرسل شخصين من المخابرات المصرية إلى العراق هما طلعت صدقي ومحمد كبول لتقصي الحقائق ومعرفة الأمور على طبيعتها وموافاته بالتقارير اللازمة فجاء إلى العراق وبقياً ثلاثة أشهر ودرسا الأحوال واتصلا بشخصيات سياسية واجتماعية فتأكد لديهما ما وصل إلى الرئيس جمال عبد الناصر فأيد تقاريرهما حول سوء الأوضاع السياسية وكشفاً أيضاً بروز كتلة عبد الرزاق النايف العسكرية بشكل كبير ومؤثرة في سياسة الدولة ومسيرة الحكومة وتوجهاتها بشكل كبير ومما كتبنا في تقريرهما إلى الرئيس جمال عبد الناصر (حماران يسيران في شارع الرشيد فمن ركبهما أوصلاه إلى القصر الجمهوري) .

وهكذا بلغت هذه الكتلة العسكرية من القوة بحيث صارت تهدد امن الدولة ووجودها فبعد ان كانوا حماة الدولة ورئيسها صاروا يتآمرون على الدولة ورئيسها للإطاحة به وصاروا يتصلون بأطراف حزبية وسياسية للإعداد للانقلاب وكانت تصل أخبار تأمرهم إلى رئيس الجمهورية إلا انه كان لا يصدق تلك الأخبار ويعدها من باب التشويش فشجع هذا احمد حسن البكر وجناحه للتعاون مع النايف والداوود على قلب نظام الحكم وهكذا كان في يوم 17 تموز 1968 .

وكشفت الدراسة عن ان النايف وجماعته قد ضمروا الشر للبكر وجناحه إذا نجح الانقلاب فأنهم سوف ينقضون عليهم ويطردونهم من الحكم . أما البكر وجناحه الذي عقد اتفاقاً مع النايف وجماعته لتعبيد الطريق أمامه

فانه هو الآخر اضمر الشر للتخلص من الناييف وجماعته حال نجاح الانقلاب . وقد وضع البكر خطة محكمة لذلك . وعندما نجح الانقلاب في 17 تموز 1968 تحرك البكر وجناحه بسرعة فائقة وانقض على شريكه الناييف وجماعته قبل ان يلتقطوا أنفاسهم في يوم 30 تموز وطردهم إلى خارج العراق وبذلك سيطر البكر وجناحه على السلطة دون عناء يذكر بعد ان ادعى احمد حسن البكر بان الناييف فرض نفسه عليهم في ليلة الانقلاب فأجبرهم على الموافقة بالتعاون معه وانه عابر سبيل لا علاقة له بالانقلاب ولا تأثير ولا قيمة له وقد أذاع البكر وجناحه هذه الرواية التي لا تصدق .

وقد كشفت الدراسة عن ان عبد الرزاق الناييف وجماعته واحمد حسن البكر وجناحه قد وجدوا في كل منهما شريكاً مناسباً للإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف ولو عمل كل فريق منهم على حده لفشل كل من البكر وجناحه والناييف وجماعته في تحقيق الانقلاب. أما متعاونين فقد أحرزوا نصراً سهلاً وسريعاً .

وتناولنا ايضاً القضية الكردية في عهد عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف والقبينا ضوءاً على تطورات القضية ، ففي عهد عبد السلام عارف جرت مفاوضات سرية وطويلة قدم فيها الأكراد مطالبهم القومية ، ووافق عبد السلام عارف وحكومته على ذلك ولكن سرعان ما تجدد القتال نتيجة أزمة ثقة سادت بين الطرفين . قتل عبد السلام والقضية الكردية على أشدها وجاء عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية وحاول ان يجد حلاً بشكل يرضي الطرفين فعهد بالأمر إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز الذي نجح في المهمة بعد مفاوضات طويلة وصدر بيان 29 حزيران 1966 الذي ضمن فيه حقوق الأكراد القومية .

وكشفت الدراسة تلكو حكومة ناجي طالب التي جاءت بعد حكومة البزاز في تنفيذ بنود البيان فقام رئيس الجمهورية بزيارة إلى الشمال والتقى الملا مصطفى البرازاني هناك وتباحثا في الأمر ولكن سرعان ما عادت المشكلة وعاد القتال وحينما جاء احمد حسن البكر وجناحه إلى الحكم سنة 1968 كانت المشكلة على أشدها وحاول معالجتها ولكنه فشل ايضاً .

وقد استندت في هذا الكتاب إلى مراجع أصلية لم تنشر قبل ذلك وهي المذكرات الشخصية لأشخاص مهمين منهم رئيس الوزراء ناجي طالب ، ووزير الدفاع شاکر محمود شكري ، ووزير الخارجية صبحي عبد الحميد ، ومدير الاستخبارات العسكرية هادي خماس وغيرهم .

فضلاً عن ذلك قابلتُ شخصيات سياسية واجتماعية عدّة منهم : (الضابط عرفان عبد القادر ، والضابط فؤاد عارف ، والضابط زكريا السامرائي وغيرهم).

0 7 9 0 5 4 0 0 1 2 3

Head@hewariraq.com



المعهد العراقي للحوار

فضلاً عن عدد من الكتب المطبوعة المهمة والجرائد العراقية والعربية وأرقت في هذا الكتاب عدد كبير من الوثائق السياسية والاجتماعية غير المنشورة .